

المحاسبة المصرفية والرقابة المالية ومدى تأثيرها بالاقتصاد القومي

ثامر محمد حمد الحمداني المعهد التقني/يعقوبة

المقدمة

اهمية البحث والحاجة اليه

يروم الباحث ان يبين ما يريد ان يعالجه في مشكلة البحث والاهمية لهذا البحث حيث اكد الباحث ان العمل المصرفي يمثل القطاع التمويني الكبير الذي يخدم الاقتصاد القومي في البلد وان هذا القطاع يعمل بشكل دؤوب لتوفير الاموال واستثمارها وتشجيع الصناعات والقطاعات التجارية والزراعية والخدمية والسياحية و اراد الباحث ان يبين بان المحاسبة المصرفية (العمل المصرفي) ترتبط بعملية ذاتية يومية تؤكد سلامة وصحة هذا العمل الا وهي الرقابة المالية والتي ذكرها الباحث الى جنب المحاسبة المصرفية في عنوان البحث وبين ان عملية الرقابة تتمثل بضرورة تطابق العمل في كل شعب المصرف واقسامه وهذا بدوره يعني رقابة مالية ذاتية وكأستنتاج لهذه الرقابة سنحصل على تأثير واضح في الاقتصاد القومي.

لهذا يؤكد الباحث بأنه تتكون الدولة من بناء للنشاط الاقتصادي و آخر للجهاز الإداري ويشمل كل بناء على وحدات يطلق عليها وحدات محاسبة تباشر مجالات نشاط متعددة ومختلفة وهي على سبيل ذلك تقوم بأحداث مالية في صورة عمليات تبادلية بينها وبين الغير وتختص المحاسبة وتقوم بدور رئيسي في المجتمع بالتسجيل Recording والتبويب Classifying وتلخيص Summarizing حقائق و أحداث متعلقة بالوحدة المحاسبة . وتهتم المحاسبة بتوصيل البيانات المتعلقة بالوحدات الى الجهات التي يهمها ان تتعرف على ذلك ولها مصلحة مالية في تلك الوحدات وعندما نتناول المحاسبة المصرفية لا بد لنا ان نبين ونوضح العمل المصرفي فالعمل المصرفي بشكل عام يتميز بدور الوساطة في الاستثمار والادخار للاموال وبالأخص مانعيه عمل المصارف التجارية حيث تسعى الى جلب الودائع من مختلف مصادرها.

ومن ثم يتم توظيفها باستثمارات قصيرة الأجل مستفيدة من العمولات والعوائد التي تحصل عليها بالإضافة إلى قيامها بعمليات التجارة والوساطة الخارجية عن طريق فتح حسابات الاعتمادات المستندية والى غير ذلك من العمليات المصرفية ودورها المهم والبارز في تنشيط الحركة الاقتصادية وتوفير مستلزمات التقدم والتطور والنهوض لهذه الحركة . وفي ظل الحفاظ على الأموال من السرقة والاختلاس او التزوير او التلاعب تحت طائلة الرقابة المالية في العمل المصرفي حيث تعتبر هدف مهم لهذه الرقابة المالية الحديثة التي يسير الاتجاه بالتركيز عليها في المرحلة الحالية^٢ .

ومن خلال التركيز على موضوع الرقابة المالية وما يخص النشاط الاقتصادي المصرفي فانها تركز وبشكل كبير على الأنشطة الاقتصادية المالية للوحدات المصرفية،

(بالأخص يظهر ذلك ملحوظا في النظام الاشتراكي) على الأنشطة الحكومية ولا علاقة له بأنشطة القطاع الخاص المصرفية، إلا بقدر تعلقها بأعمال الوحدة الاقتصادية الحكومية. ان هذا البحث ما هو إلا استنباط بسيط قدمت به بعض التوضيح للقارئ الكريم عن المصارف و أعمالها وما هذا الاستنباط إلا جزء بسيط يمثل الراي الشخصي وحصلت على اغلبه من خلال المراجع السامية لأساتذة أكفاء في مجال الاختصاص والله الموفق.

الباحث

المبحث الأول

الأداء العملي والأسلوب الفني في العمل المصرفي

يتمثل الأداء العملي في العمل المصرفي بعدة نقاط هي:-

١. شخصية مدير المصرف وموظفيه.

لو أردنا ان ننظر لأي تشكيل أو تنظيم أداري ومدى نجاح هذا التنظيم ننظر اولاً لغرض التقييم إلى شخصية الرئيس وتأثيره في مرؤوسيه، حيث يتنامى العمل داخل الوحدة المصرفية بالامكانية الشخصية للمرؤوسين، والتي تتولد أساساً من الخبرة العلمية والدراية الفنية المحاسبية في العمل والمدعومة من إمكانيات الرئيس المباشر في تلك الوحدة، إضافة إلى ذلك يتأثر المردود المادي ويتنامى لتلك الوحدة المصرفية

٢. كيفية خلق الأموال من الإبداعات.

أما كيفية خلق الأموال فالمصارف وكما ذكرنا سابقا وكما معروف تتعامل باموال الغير وتستعملها لتنظيم عملها وتستفاد منها في الإقراض لكن كيف يتم جلب وكسب هذه الأموال فهذا مرتبط بما يلي :

أ. بأسلوب ومنظر العنصر المصرفي والامان الممنوح في ذلك المصرف.

ب. فبهذا يكون المصرف قد استقطب جميع الزبائن المحتاجة لخدماته دونه عن باقي المصارف الاخرى، وخلق الاموال التي يحتاجها ويوجد دليل علمي دامغ على هذا الرأي، الا وهو ما حصل في المصرف الزراعي التعاوني في ديالى من عمل كمصرف تجاري مع وجود عدة مصارف أخرى جميعها لا تساوي عمل هذا المصرف.

٣. ربط العمل التسليفي بالأسلوب العلمي وزيادة تسهيلات وإقراض الزبائن.

أما عن العملية وكيفية ربطها بالتسليف وزيادة الإقتراض. فكلما كانت ارضية العمل في المصرف أرضية علمية، كلما كان الأساس أمين وصحيح وجدي، ونلاحظ ذلك واضحاً في عملية التسليف والإقراض باعتبارها عملية تحتاج الى نوع من العلمية والدقة المتناهية في التقدير واستخراج الاقيام ونسب الإقراض واستخدام اسلوب احتساب الفوائد والفوائد التأخيرية وعدم التجاوز على حقوق المصرف وحقوق المستلف.

فوائد الإجراءات المحاسبية للعمليات المصرفية

١. الترابط والتنسيق بين أعمال المصرف وشعبه المختلفة^٢ مما يعني ذلك تعدد الإجراءات المحاسبية ويتطلب ذلك تنظيم الكشوفات وإجراءات المطابقة على مستوى

كل شعبة على حدة وهذا كله جزء مهم من إجراءات الرقابة المالية وبشكل ذاتي يمنع التلاعب والتحايل والاختلاس ولو بشكل بسيط ويساهم بشكل كبير في مدى الحفاظ على الأموال ومدى القدرة على المساهمة الفعلية في تنظيم وتدعيم الاقتصاد القومي فيما يخص ذلك الجانب من القطاع (المصرفي).

٢. تسجيل كافة العمليات المنجزة في السجلات العامة المساعدة وعلى الحواسيب في ظل أنظمة خاصة مبرمجة لهذا الجانب وبشكل يومي وإجراء المطالبة الأصولية وخصونها.

٣. تبويب الحسابات تبويماً يتفق مع طبيعة التعامل المصرفي بحيث يمكن تجميع البيانات والمعلومات تلقائياً بما يخدم التخطيط والمتابعة وتحت المستوى الرقمي لكل حساب.

٤. وجود سجلات تفصيلية لكل نوع من أنواع العمليات المصرفية .

٥. الحصول على نتائج العمل المصرفي وطبيعة المركز المالي وكذلك الاحتفاظ بسجل خاص يسمى سجل أملاك المصرف.

كل هذه الإجراءات المحاسبية تعتبر عملية رقابية متسلسلة وذاتية تقف حائلاً أمام أي تلاعب وتحريف وبدون رقيب مالي أو عنصر بشري مما يعني هنا ان عملية الرقابة المالية عملية ذاتية ويومية.

المبحث الثاني

المعالجة المحاسبية للعمليات المصرفية والرقابة عليها والمساهمة في التنمية القومية

سيتم تناول العمليات الجارية في شعب المصرف كما هي في ادناه.

١. شعبة أمانة الصندوق

٢. شعبة الحسابات الجارية .

٣. شعبة حسابات التوفير والودائع الثابتة.

٤. شعبة الائتمان المصرفي وتتضمن:-

أ. قسم الخصم والقروض.

ب. قسم خطابات الضمان

ج. قسم الاعتماد المستندي.

٥. شعبة الحوالات الداخلية.

٦. شعبة الحوالات الخارجية.

اولاً:شعبة أمانة الصندوق

أ. شعبة أمانة الصندوق والخزينة (الغرفة الحصينة)° في الإدارة العامة حيث يتم

تجهيز فروع المصرف بالنقد عن طريق هذه الشعبة او المديرية، والمصرف بصورة

عامة يجهز بالنقد من قبل البنك المركزي العراقي، حيث تقوم هذه المديرية بدور

الوسيط، فهي تستلم النقد من البنك المركزي وتحتفظ به في غرفها الحصينة تمهيداً

لتسديد احتياجات الفروع.

فعند استلام النقد من قبل البنك المركزي يكون القيد:

١٨١ × × د / نقدية في الصندوق
 ١٨٣ × × د / نقدية لدى المصارف المحلية
 وعند تجهيز الفروع بالنقد يكون القيد:
 ١٦٣ × × د / حساب مدينة متبادلة^٦
 ١٨١ × × د / نقدية في الصندوق
 وعند إرسال النقد المطلوب الى الفرع المعني ينظم عادة إشعار مدين بالمبلغ، ويقصد
 بإشعار المدين تبليغ الفرع بالكمية المجهزة له من النقد.
 ب. شعبة أمانة الصندوق في الفرع (الخزانة) .
 إن أعمال أمانة الصندوق في الفرع تشابه إلى حد ما أعمال أمانة الصندوق في الإدارة
 العامة ويمكن تلخيصها بالآتي:-
 عند استلام فرع المصرف النقد المرسل من الإدارة العامة بموجب الإشعار للمدين يجري
 القيد التالي :-

١٨١ × × د / نقدي في الصندوق
 ١٦٣ × × د / حسابك مدينة متبادلة
 - عند دفع أي مبلغ الى المراجعين بعد استيفاء كافة إجراءات الدفع يتم تأييد الدفع
 بختم أمين الصندوق ويجري القيد التالي:-
 × × د / الحساب المختص الدليل حسب نوع الحساب
 ١٨١ × × د / نقد في الصندوق
 - عند إيداع مبالغ في الصندوق يتم تأييد الاستلام بختم أمين الصندوق ويجري القيد
 التالي:-

١٨١ × × د نقد في الصندوق
 × × د / الحساب المختص الدليل حسب نوع الحساب
 - حيث ينظم أمين الصندوق في نهاية الدوام الرسمي قيديين منفصلين الأول بمجموع
 المقبوضات والثاني مجموع المدفوعات علماً إن مفردات المقبوضات والمدفوعات
 مثبتة في جداول خاصة لدى أمين الصندوق. وتكون القيود كالآتي:-
 ١٨١ × × د / نقد في الصندوق
 × × د / المقبوضات النقدية
 × × د / المدفوعات النقدية
 ١٨١ × × د / نقد في الصندوق

- وهناك نوعين من المطابقة في شعبة أمانة الصندوق :
 الأولى: هي المطابقة التي يجريها أمين الصندوق بعد نهاية الدوام حيث تكون:-
 المبلغ الأفتتاحي المسحوب من الخزانة بداية الدوام + المقبوضات-المدفوعات
 = الموجود النقدي في حوزة أمين الصندوق لذلك اليوم
 الثانية: مطابقة الموجود في الخزانة ككل وكما يلي:-
 رصيد الصندوق اليومي (بموجب المعادلة الأولى) + رصيد د / الصندوق

- من الأستاذ العام (لليوم السابق)- المبلغ المسحوب في بداية الدوام+ الموجود النقدي في الخزانة في نهاية اليوم .
- وقد يحدث أثناء المطالبة اليومية ظهور نقص أو زيادة في الصندوق وتتم المعالجة المحاسبية على النحو التالي :-
- أ. في حالة وجود نقص جرت العادة في المصارف على ان أمين الصندوق هو المسؤول على هذا النقص ولذا يلزم بالتسديد فوراً .
- ب. أما في حالة ثبوت عدم مقصرية أمين الصندوق او ان المبلغ كبير يصعب تسديده أنياً أو غير ذلك فيكون القيد المحاسبي .
- ١٦٦٥ × × ح/ فروقات نقدية ومخزنية
- ١٨١ × × ح/ نقد في الصندوق
- وعند تسديد المبلغ لاحقاً يجري القيد التالي:-
- ١٨١ × × ح/ نقد في الصندوق
- ١٦٦٥ × × ح/ فروقات نقدية ومخزنية
- في حالة وجود زيادة :- يتم إيداع المبلغ الزائد بالقيد التالي :-
- ١٨١ × × ح/ نقد في الصندوق
- ٢٦٦٨ × × ح/ الزيادة في الصندوق
- عند ظهور من يدعي بعائدية المبلغ له واثبات ذلك بالطرق المشروعة يتم إجراء القيد التالي:-
- ٢٦٦٨ × × ح/ الزيادة في الصندوق
- ١٨١ × × ح/ نقد في الصندوق
- بالإضافة إلى ما تقدم فان المصارف التجارية تتعامل بالنقد الأجنبي أيضاً وهذا يتطلب وجود إجراءات محاسبية خاصة ، وعادة ما يتم استيراد هذا النقد من المراسلين في الخارج((المراسل))^٧
- فعند استيراد النقد الأجنبي من المراسلين واستلام النقد يتم إجراء القيد التالي:-
- ١٨٦ × × ح / أوراق نقدية أجنبية
- ١٨٧ × × ح / نقدية لدى المصارف الخارجية
- حيث يمثل الطرف الدائن للقيد الحساب الجاري للمصرف المفتوح لدى المراسل ويتم القيد المذكور بالعملة المحلية المعادلة للعملة الأجنبية بسعر الصرف السائد.
- وعند تجهيز أحد الفروع بهذا النقد يتم القيد التالي:-
- ١٦٣ × × ح/ حسابات مدينة متبادلة
- ١٨٦ × × ح/ أوراق نقدية أجنبية
- هذا وان الفرع المختص عند استلام للنقد الأجنبي يكون القيد:-
- ١٨٦ × × ح/ أوراق نقدية أجنبية
- ١٨٧ × × ح/ حسابات مدين متبادل
- عند قيام الفرع المعني ببيع النقد الأجنبي يجري القيد التالي
- ١٨١ × × ح/ نقد في الصندوق

١٨٦ × × ح/ أوراق نقدية أجنبية

٤٤١٣ × × ح/ أرباح بيع وشراء أوراق نقدية

● وعند تصدير النقد الأجنبي وذلك بإرساله إلى المراسل يكون القيد جـ

١٨٧ × × ج/ نقدية لدى المصارف الخارجية

١٨٦ × × ح/ أوراق نقدية أجنبية

ثانياً: شعبة الحسابات الجارية

وهي مجموعة من الحسابات مفتوحة من قبل العملاء وتكون على نوعين أ. الحسابات الجارية الدائنة : وهي الحسابات المفتوحة لصالح عملاء المصرف سواء كانوا أفراداً طبيعيين أو شركات أو مؤسسات حكومية وأرصدة هذه الحسابات تكون دائنة لصالح أصحابها ولا يجوز السحب منها إلا بحدود الرصيد الدائن . ويمكن تقسيم هذه الحسابات حسب القطاعات إلى الأنواع التالية:-

٢٥١١ - حسابات جارية دائنة / قطاع حكومي

٢٥١٢ - حسابات جارية دائنة / قطاع اشتراكي

٢٥١٣ - حسابات جارية دائنة / قطاع مالي

٢٥١٤ - حسابات جارية دائنة / قطاع تعاوني

٢٥١٥ - حسابات جارية دائنة / قطاع مختلط

٢٥١٦ - حسابات جارية دائنة / قطاع خاص شركات تعاونيات

٢٥١٧ - حسابات جارية دائنة / قطاع خاص أفراد

٢٥١٨ - حسابات جارية دائنة / قطاع العالم الخارجي

ب. - حسابات جارية مدينة :- وفي هذا النوع يضع المصرف تحت تصرف عميله مبلغ معين يستطيع سحبه متى يشاء دون اشتراك توفر رصيد دائن ويصطلح عليه مصرفياً (السحب على المكشوف) وان هذه الحسابات جرى تقسيمها حسب القطاعات المذكورة وكل تبدأ بالرقم ١٤٣١ ← ١٤٣٤

وتكون المعالجة الحسابية لعمليات الحسابات الجارية كما يلي:-

١. الأيداع

عندما يكون الأيداع في الحساب الجاري بصيغة (نقد) ينظم القيد التالي:-

١٨١ × × ح/ نقد في الصندوق

× × ح/ الحسابات الجارية المدينة / او الدائنة حسب القطاع × ×

● عندما يكون الإيداع بصيغة (شيك مسحوب على نفس المصرف) يكون القيد:-

× × ح/ الحسابات الجارية المدينة الدائنة (حساب العميل صاحب الصك) حسب القطاع

× × ح/ الحسابات الجارية المدينة / الدائنة (حساب العميل المودع)

حسب القطاع عندما يكون الأيداع بصيغة (شيك مسحوب على حساب عميل لدى فرع اخر داخل المدينة) يكون القيد

× × ح/ الحسابات الجارية المدينة / الدائنة (حساب العميل المودع) × ×

● أما إذا كان الشيك مسحوب على مصرف يقع خارج المدينة فهناك إجراءات محاسبية سنتناولها ضمن الحوالات الداخلية.

● ويكون الإيداع في الحساب الجاري نتيجة لقيام المصرف لقيد تسوية حسب طلب العميل عند إيداع مبالغ تعود له نتيجة لمعاملات مصرفية قبل إيداع تأمينات اعتمادات مستندية أو هناك كمبيالة مخصومة لصالحه حيث يتم إيداع المبالغ المذكورة بموجب قيد التسوية التالي:-

× × ح/ الحساب المختص (كمبيالات مخصومة تأمينات..) × × حسب القطاع

× × ح/ الحسابات الجارية المدينة / الدائنة × ×

٢. السحب :-

يتم السحب من الحسابات الجارية بموجب شيك محرر قد قبل العميل صاحب الحساب ويكون القيد المحاسبي:-

× × ح/ الحسابات الجارية الدائنة / المدينة × × حسب القطاع

١٨١

× × ح/ نقدية في الصندوق

- وقد يكون السحب بموجب قيد تسوية مثل تثبيت الفوائد المدنية المستحقة على الحسابات الجارية المدينة، أو تسديد قيمة كمبيالة مخصومة استحققت على العميل، حيث يتم القيد التالي

× × ح/ الحسابات الجارية المدينة / الدائنة × × حسب القطاع

× × ح/ الحسابات المتأثر (فوائد ، تأمينات) × ×

ثالثاً : شعبة حسابات التوفير والودائع الثابتة

تتم المعالجة المحاسبية لعمليات حسابات التوفير كما يلي:-

١. الإيداع

عندما يكون الإيداع بصيغة (نقد) يكون القيد:-

١٨١

× × ح/ النقد في الصندوق

٢٥٢١

× × ح/ حسابات التوفير

عندما يكون الإيداع بموجب (قيد التسوية) مثلاً يطلب العميل سحب مبلغ من حسابه الجاري وإيداعه في حساب التوفير فيكون القيد:-

× × ح/ الحسابات الجارية المدينة/ الدائنة × × حسب القطاع

٢٥٢١

× × ح/ حسابات التوفير

وقد يكون الإيداع بموجب (شيك) كما في حالة وجود شيك لامر صاحب حساب التوفير ويرغب إيداع مبلغه في هذا الحساب وسوف تكون المعالجة المحاسبية بإجراء قيد تسوية مماثل لما تم في الحالة السابقة.

٢. السحب :-

يتم السحب من حساب التوفير من قبل صاحب الحساب والذي هو المخول الوحيد بالسحب (النقدي) من حسابه ويتم إجراء القيد التالي:-

٢٥٢١

× × ح/ حساب التوفير

١٨١ × × ح/ نقدية في الصندوق
وقد يكون السحب بموجب (قيد تسوية) كان يطلب العميل نقل مبلغ وسحب من حسابه
إلى حساب آخر أو تسديد دين بذمته ... ويكون القيد:-

٢٥٢١ × × ح/ حساب التوفير

× × ح/ الحساب المختص

ويكون السحب عن طريق عمليات التحويل كان يتقدم أحد عملاء المصرف بطلب
تحويل مبلغ من حساب توفيره الذي يوجد في فرع آخر خارج مدينة الفرع الذي تمت
مراجعته وهنا تتم معالجة الموضوع باعتباره حوالة داخلية مبتاعة أو سند برسم
التحصيل بالنسبة للفرع الذي تمت مراجعته أما بالنسبة للفرع الذي لديه حساب التوفير
فعند تنفيذه للسحب فيكون القيد:-

٢٥٢١ × × ح/ حساب التوفير

١٦٣ × × ح/ الحسابات المدينة المتبادلة

الودائع النقدية :- هي عبارة عن عقد يخول بمقتضاه المصرف تملك النقود المودعة لديه
والتصرف بها بما يتفق مع نشاطه المهني مع التزامه برد مبالغها للمودع بالتاريخ المتفق
عليه مقابل فائدة يدفعها المصرف لصاحب الوديعة ونقسم الودائع الى :-

- الودائع الوقنية : وهي ودائع غير محدودة بمدة معينة ويحق للمودع سحبها حين الطلب
، وفي هذه الحالة لا يلتزم المصرف بدفع فوائد عنها .

- الودائع الثابتة : وهي الودائع التي تحدد مدتها مسبقاً وتكون مشمولة بالفائدة وفي حالة
سحبها قبل المدة المحددة يحرم صاحبها من الفائدة .

- الودائع بإنذار : وهي الودائع التي يشترط لسحبها إشعار المصرف قبل السحب بمدة
مناسبة متفق عليها وغالباً ما تكون مبالغ هذه الودائع كبيرة وهذه الودائع تكون مشمولة
بالفائدة

أما المعالجة المحاسبية للودائع تكون كالآتي :-

أ-الإيداع

● عند الإيداع النقدي يكون القيد

١٨١ × × ح/ نقد في الصندوق

٢٥٣ × × ح/ الودائع النقدية حسب نوعها

● الإيداع بموجب قيد تسوية عندما ينقل العميل مبلغ من حسابه الجاري لدى
المصرف إلى حساب الودائع أو غير ذلك ويتم إجراء القيد التالي :-

× × ح/ الحساب المختص (جاري / تأمينات)

٢٥٣ × × ح/ الودائع النقدية (حسب نوعها)

● وقد يكون الإيداع بموجب شيك مسحوب على نفس المصرف

× × ح/ الحسابات الجارية الدائنة / المدينة

× × حسب القطاع

٢٥٣ × × ح/ الودائع النقدية (حسب نوعها)

● وقد يكون الإيداع بموجب شيك مسحوب على مصرف آخر:-

× × ح/ حسابات مدينة متبادلة ١٦٣
 × × ح/ الودائع النقدية (حسب نوعها) ٢٥٣
 وقد جرى العرف المصرفي على تزويد صاحب الوديعة بعد استكمال معاملة الإيداع بما يسمى (بصك الوديعة) وهذا الصك بمثابة وصل يؤيد حق المودع تجاه المصرف ونماذج هذه الصكوك مرقمة ترقيمياً متسلسلاً لغرض المراقبة .
 ب . سحب الوديعة :- عند سحب الوديعة لانتهاء مدتها يكون القيد (إذا كانت الوديعة وقتية):

× × ح/ الودائع النقدية (حسب نوعها) ٢٥٣
 × × ح/ نقدية في الصندوق ١٨١
 أما إذا كانت الوديعة ثابتة ، فيجب على المصرف احتساب فائدة الوديعة أولاً وتسجيل القيد التالي :-

× × ح/ فوائد الوديعة الثابتة ٢٤٢٢ و عند الدفع
 × × ح/ الفوائد المستحقة ٢٦٦٣١ : /الفوائد المستحقة ٢٦٦٣١
 < □ / النقد في الصندوق ١٨١
 باب الجاري
 وفي حالة رغبة صاحب الوديعة تجديدها تغ - ديعة السابقة وتنظم وديعة جديدة برقم جديد ويكون القيد كما يلي :-

× × ح/ الودائع النقدية (حسب نوعها بالرقم القديم) ٢٥٣
 × × ح/ الودائع النقدية (حسب نوعها بالرقم الجديد) ٢٥٣
 أما إذا لم يراجع صاحب الوديعة الثانية لسحبها او تجديدها عند الاستحقاق فيتم إجراء القيد التالي :-

× × ح/ الودائع النقدية الثابتة : ٢٥٣١
 × × ح/ فوائد الودائع الثابتة المستحقة ٢٦٦٣١
 × × ح/ الفوائد المستحقة غير المطالب بها ٢٦٩٧
 وعند مراجعة صاحب الوديعة لاستلامها :-
 × × ح/ الودائع المستحقة وغير المطالب بها ٢٦٩٧
 × × ح/ نقد في الصندوق ١٨١

رابعاً : شعبة خصم الاوراق التجارية وتحصيلها.
 يقوم المصرف بتقديم خدمة خصم الاوراق التجارية لعملائه حيث يقوم بتسديد قيمة الورقة التجارية مقدماً إلى المستفيد وينتظر لحين موعد استحقاق تسديدها من قبل المدين لاستلامهم المبلغ ويتقاضى المصرف لقاء هذه الخدمات فائدة وعمولة وأية مصاريف أخرى تترتب على عملية الخصم .

هذا وتقسم الكمبيالات من حيث عمليات الخصم إلى ما يلي :-
 أ. الكمبيالات المخصومة : وهي ورقة تجارية يقدمها العميل للمصرف لأغراض الخصم (تحصيل قيمتها) والمدين فيها هو داخل مدينة الفرع الذي قدمت له الكمبيالة فيكون القيد :-
 × × ح/ الكمبيالات المخصومة

× × د/ فوائد الكمبيالات والحوالات المخصومة ٤٤٢٣١
× × د/ فوائد حسابات جارية مدينة / دائنة × × حسب القطاع
وعند التحصيل

× × د/ نقد في الصندوق
× × د/ الكمبيالات المخصومة
ب. الحوالات المخصومة: وهي عبارة عن كمبيالة في أصلها الا ان المدين فيها هو في مدينة اخرى غير مدينة الفرع الذي قدمت له لغرض الخصم ولذلك سميت بالحوالة المخصومة. ويكون القيد :-

× × د/ الحوالات المخصومة ١٤٤٢
× × د/ فوائد الكمبيالات والحوالات المخصومة ٤٤٢٣١
× × د/ عمولات الحوالات المخصومة ٤٤٢٣٢
× × د/ مصاريف الأتصالات المستردة ٤٤٨٢
× × د/ حسابات جارية مدينة / دائنة × × حسب القطاع
* وعند إرسال الحوالة المخصومة إلى الفرع المسحوبة عليه الحوالة ويتم تنظيم القيد التالي :-

× × د / حسابات مدين متبادلة ١٦٣
× × د / الحوالات المخصومة ١٤٤٢

● يتم تسجيل قيد نظامي لغرض مراقبة تسديد هذه الحوالة

وحقق لمصرف تجده لغرض توثيق المركز لمصرف وتسد خدم لأغرض مراقبة لمدينة على م ج د ت لمصرف

× × د/ الحوالات المخصومة المرسله للفروع ١٩٦٨
× × د / مقابل الحوالات المخصومة المرسله للفروع ٢٩٦٨

ج . سندات القبض : وهي الحوالات المخصومة المرسله للفروع حيث يتعامل عند هذه الفروع باعتبارها سندات قبض وهي تماثل من ناحية الإجراءات الخاصة بتحصيل المبلغ مع الكمبيالة المخصومة .

- اذن عند استلام الحوالات المخصومة من قبل الفرع المرسله اليه يسجل العقد التالي :-
× × د / سندات القبض ١٤٤٣

× × د/ حسابات مدينة متبادلة ١٦٣
□ وعند استلام مبلغ الحوالة في تاريخ الاستحقاق

× × د / الحسابات الجارية الدائنة/المدينة × × حسب القطاع
× × د / سندات القبض ١٤٤٣

ثم يقوم المصرف المرسل ٠٠٠ وعكس القيد المتقابل
مق × × د / ت مرسله لـ رو
د × × د / مخصمة مرسله

□ اما اذا لم يراجع العميل لتسديد الحوالة المخصوصة في تاريخ الاستحقاق يتم اجراء القيد التالي :-

× × د / حسابات مدينة متبادلة ١٦٣

× × د / سندات القبض ١٤٤٣

□ وعند استلام الفرع (المرسل) لأشعار المدين والحوالة يتم إجراء القيد التالي :-

× × د / مدينو ديون متأخرة التسديد ١٣٦

× × د / حسابات مدينة متبادلة ١٦٣

□ كما يقوم بعكس القيد المتقابل السابق وتتم المطالبة الاصولية للتسديد للعميل الذي خصمت الحوالة لصالحه لتسديدها وعند مراجعة العميل لتسديد سيتم إجراء القيد التاليين .

١. عكس القيد النظامي

× × د / مقابل الحوالات المخصوصة المرسلة للفرع ٢٩٦٨

× × د / الحوالات المخصوصة مرسلة للفرع ١٩٦٨

× × د / نقدية في الصندوق ١٨١ أو د / حسابات جارية حسب القطاع

× × د / مدينو ديون متأخرة التسديد ١٤٣٧

المستندات برسم التحصيل: وهي عبارة عن أوراق تجارية (كمبيالات وحوالات وغيرها) أو أوراق مالية (أسهم وسندات) تودع لدى المصرف لغرض تحصيل مبالغها من المدينين نيابة عن حاملها، لذا سيكون المصرف كوسيط دون تحمل التزام مالي إلا في حالة تسديدها ويتقاضى المصرف عن هذه العمليات عمولات و إجور وتقسم السندات برسم التحصيل من حيث مكان أدائها إلى قسمين:-

١- سندات برسم التحصيل لدى المصرف:- وهي السندات التي يكون مكان أدائها في نفس مدينة الفرع الذي قدمت له للإيداع .

* فعند إيداع السندات برسم التحصيل لدى المصارف يكون القيد :-

× × د / سندات برسم التحصيل لدى المصرف ١٩٦٦

× × د / مقابل السندات برسم التحصيل ٢٩٦٦

* أما قيد العمولة والمصارف المستخدمة للمصرف فتستوفي من الحساب الجاري للعميل وبموجب القيد التالي :-

× × د / الحسابات الجارية حسب القطاع

× × د / عمولة سندات برسم التحصيل ٤٤٢٣٣

* عند استلام وتحصيل قيمة السندات يسجل العقد التالي:

× × د / نقدية في الصندوق ١٨١

× × د / مستندات برسم التحصيل لدى المصرف ١٩٦٦

*ثم يتم تسجيل المبلغ لصالح المودع على النحو التالي:
 ٢٩٦٦ × × د/مقابل سندات برسم التحصيل
 × × د/ حسابات جارية حسب القطاع
 *اما السندات الغير مسددة في موعد استحقاقها فتعاد الى مودعيها وعندئذ يتم عكس القيد المتقابل:

٢٩٦٦ × × د/ مقابل سندات برسم التحصيل
 ١٩٦٦ × × د/ سندات برسم التحصيل لدى المصارف
 ب.سندات برسم التحصيل لدى الفرع: وهي السندات التي تودع لدى إحدى فروع المصرف ويكون مكان أدائها في مدينة أخرى غير مدينة الفرع الذي أودعت منه.
 *فعند ايداع السندات برسم التحصيل
 ١٩٦٧ × × د/ سندات برسم التحصيل لدى الفروع
 ٢٩٦٦ × × د/ مقابل سندات برسم التحصيل
 *ثم يتم استيفاء المصاريف والعمولات المستحقة للمصرف وبموجب القيد
 × × د/ الحسابات الجارية حسب القطاع
 ٤٤٢٣٣ × × د/ عمولة السندات برسم التحصيل
 *تم إرسال السندات مع جدول بريد إلى الفروع المعنية حيث تعامل في الفروع المستلمة معاملة السندات برسم التحصيل لدى المصرف وكما يلي:-

يسجل القيد النظامي :-

١٩٦٦ × × د/ سندات برسم التحصيل لدى المصرف
 ٢٩٦٦ × × د/ مقابل سندات برسم التحصيل
 -وعند استلام الفروع لمبالغ السندات المرسله إليها في تاريخ استحقاقها. وينظم القيد التالي :-

× × د/ الحسابات الجارية حسب القطاع أو د/ النقد في المصرف
 ١٦٣ × × د/ الحسابات المدينة المتبادلة
 ثم يعكس القيد النظامي

٢٩٦٦ × × د/ مقابل سندات برسم التحصيل
 ١٩٦٦ × × د/ مقابل سندات برسم التحصيل
 -وفي حالة عدم التحصيل في الوقت المحدد فيعاد السند الى الفرع وايضاً يعكس القيد النظامي بالنسبة للفرع (المرسل) فعند استلامه الأشعار الدائن (الذي يعلمه باستلام وتحصيل المبلغ) فيسجل القيد التالي :-

١٦٣ × × د/ حسابات مدينة متبادلة
 × × د/ الحسابات الجارية حسب القطاع
 -ويقوم بعكس القيد المقابل :

٢٩٦٦ × × د/ مقابل سندات برسم التحصيل
 ١٩٦٧ × × د/ سندات برسم التحصيل لدى الفرع

وأيضاً يعكس القيد المتقابل لدى الفرع (المرسل) في حالة إعلامه بعدم التحصيل
خامساً: الحوالة الداخلية

الحوالة مصطلح يعبر عنه في التعامل بأنه غير معلق على شرط صادر من الساحب
الى آخر المسحوب يسمى المسحوب عليه إلى شخص ثالث أو لامره مبلغاً معيناً من النقود
في مكان وزمان معينين أو قابل للتعيين.
وتقسم الحوالات الداخلية إلى ما يلي:-
أ. الحوالات الداخلية المباعة :

وبموجب هذا النوع يقبل المصرف طلب شخص ما سواء كان عميلاً له أولاً على تحويل
مبلغ معين إلى مستفيدين مكان آخر، حيث يقوم الشخص بدفع المبلغ إلى المصرف لغرض
التحويل.

* فعند استلام المبلغ من قبل المصرف يكون القيد :

× ×	د/ النقد في الصندوق / الحسابات الجارية حسب القطاع	× ×
٢٥٦٤	د/ الحوالات الداخلية المباعة	× ×
٤٤٨٢	د/ مصاريف اتصالات مستردة	× ×
٤٤٣٢	د/ عمولة الحوالات الداخلية	× ×

* ثم يرسل إشعار دائن بمبلغ الحوالة إلى الفرع المسحوبة عليه الحوالة (مكان المستفيد) بعد
إجراء القيد التالي :-

٢٥٦٤	د/ الحوالات الداخلية المباعة	× ×
١٦٣	د/ حسابات مدينة متبادلة	× ×
١٦٣	د/ حسابات مدينة متبادلة	× ×

* وعند استلام الفرع المرسل إليه الحوالة والأشعار الدائن يسجل القيد التالي :-

× × د/ حوالات الفرع المسحوبة على المصرف ٢٥٦١
× × د/ حسابات مدينة متبادلة ١٦٣
× × د/ حوالات الفروع المسحوبة على المصرف ٢٥٦١
× × د/ النقد في الصندوق ١٨١

ب. الحوالات الداخلية المباعة (المشتراة)

وهي الحوالات أو شيكات تقدم للمصرف من قبل عملائه لغرض صرفها واستلامها
قيمتها وعادة ما تكون هذه الحوالات مسحوبة على فروع المصرف الأخرى في مدن أخرى
ويقوم المصرف بأبتياعها لقاء عمولة وتسديد صافي مبلغها للمستفيد ومتابعة تحصيل مبلغها
من المسحوب عليه.

* فعند شراء الحوالة من قبل المصرف يسجل القيد التالي :

١٤٤٥	د/ الحوالات الداخليه المباعة	× ×
× ×	د/ الحسابات الجارية حسب القطاع	× ×
٤٤٣٢	د/ عمولة الحوالات الداخلية	× ×
٤٤٨٢	د/ مصاريف إتصالات مستردة	× ×

*ثم ترسل الحوالة الى الفروع المسحوبة عليها لغرض التحصيل أما القيود المحاسبية لدى الفرع المسحوبة عليه الحوالة فهي:-

- عند استلام النداء الهاتفي في حجز المبلغ يتم إجراء القيد التالي :

× × د/ الحسابات الجارية حسب القطاع

× × د/ الشيكات المحجوزة هاتفياً

× ×

٢٥١٩٢

و عند استلام الفرع المسحوبة عليه الحوالة والجدول يقوم بإجراء القيد:

× × د/ الشيكات المحجوزة هاتفياً

× ×

٢٥١٩٢

× × د/ حسابات مدينة متبادلة

× ×

١٦٣

ثم يقوم الفرع المسحوبة عليه الحوالة بإرسال إشعار دائن إلى الفرع (المرسل) يعلمه بتسديد المبلغ ويقوم الفرع الأخير بإجراء القيد التالي عند استلامه الأشعار:-

× × د/ حسابات مدينة متبادلة

× ×

١٦٣

× × د/ حوالات داخلية متبادلة

× ×

١٤٤٥

*وفي حالة إعادة الشيك (الحوالة) من قبل الفرع المسحوبة عليه الشيكات لعدم امكانية تحصيلها يقوم الفرع المرسل (المرسل) بتنزيل مبلغها مع الفوائد التأخيرية من الحساب الجاري للعميل .

× × د/ الحسابات الجارية حسب القطاع

× × د/ الحوالات الداخلية المبتاعة

× ×

١٤٤٥

× × د/ فوائد تاخير تسديد الحوالات المبتاعة

× ×

٤٤٣٣

ج. السفاتح المسحوبة على المصرف :-

وهي نوع من أنواع الحوالات ، حيث تسحب بناء على طلب أحد المراجعين سواء الذين لهم حساب جاري مع المصرف أو ليس لهم مثل هذا الحساب وتكون مسحوبة لجهات أخرى حكومية عادة، ويستوفي المصرف لقاء ذلك عمولات. فعند تنظيم القيمة لأمر جهة معينة :-

× × د / النقد في الصندوق / الحسابات الجارية حسب القطاع

× × د / السفاتح المحسوب على المصرف

× ×

٢٥٢٦

× × د / عمولات إصدارات السفاتح واعتماد الشيكات

× ×

٤٤٧١

٢. وعند تقديم القيمة من قبل الجهة المستفيدة لغرض تسديد مبالغها

× × د / النتائج المسحوبة على المصرف

× ×

٢٥٦٢

× × د / النقد في الصندوق / الحسابات الجارية حسب القطاع

× ×

× ×

سادساً : شعبة الحوالات الخارجية

التحويل الخارجي بمعناه العام هو مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية وتكون الحوالات الخارجية صادرة من المصرف إلى خارج العراق أو واردة إليه من الخارج ومن أمثلة الحوالات الخارجية تحاويل السفر والإيفاد إلى الخارج وكذلك الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف لأمم جهات داخل العراق.

وتقسم الحوالات إلى ما يأتي :-

أ. الحوالات الخارجية المبتاعة.

- ب . شيكات المسافرين .
 ج . الحوالات الخارجية المبتاعة (المشتراة).
 د . الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف.
 هـ . الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف برسم التغطية.
 أ . الحوالات الخارجية المباعه :- نشأ هذا النوع من الحوالات لأغراض تحويل مدخولات الأجانب والعرب اللذين يعملون في القطر إلى ذويهم في خارج العراق. واعداد ما يتم استيفاء المعادل للعملة الأجنبية بالدينار العراقي مع إضافة العمولات والمصاريف المترتبة على عملية إرسال الحوالات. وبعد إتمام كافة إجراءات التحويل تسجل القيود التالية:-
 - عند استلام مبلغ الحوالة من قبل المصرف يكون القيد:-

١٨١	× × د / النقد في الصندوق
٢٥٧٢	× × د / الحوالات الخارجية المباعه
٤٤٣٢	× × د / عمولات الحوالات الخارجية
	× × د / مصاريف الاتصالات المستردة
	وعند تحويل مبلغ الحوالة الخارجية يكون القيد :-
٢٥٧٢	× × د / الحوالات الخارجية المباعه
٢٥٤١	× × د / حسابات المصارف الخارجية مع المصرف
	وإذا قام بالتحويل احد فروع المصرف فيكون القيد:-
٢٥٧٢	× × د / الحوالات الخارجية المباعه
١٦٣	× × د / حسابات مدينة متبادلة
	ثم ينظم إشعار دائن يرسل إلى شعبة المصارف الخارجية في الفرع الرئيس وعند استلام الإشعار من قبل الشعب المذكورة يتم إجراء القيد التالي:-
١٦٣	× × د / حسابات مدينة متبادلة

× × د / حسابات المصارف الخارجية مع المصرف ٢٩٤١

ب . شيكات المسافرين : وهي عبارة عن شيكات بموجب نماذج خاصة يزود بها المسافرين ، وهي بمثابة عملة أجنبية بحوزتهم يمكن تصريفها بأي بلد حسب الأعراف المصرفية وهي سهلة التداول ويتوفر فيها عنصر الأمان والثقة حيث لا يجوز صرفها إلى بعد توقيع المستفيد بتوقيع ثان . ويتعامل مصرف الرافدين بهذا النوع من الشيكات بعمليتين أصليتين هما الدولار والباون الأسترليني ويتم طبع كميات وفئات من هذه الشيكات وفقا للأعراف المصرفية مع المراسلين والاتفاق بهذا الشأن .

١ . وعند استلام الإدارة العامة للمصرف لشيكات المسافرين يتم إجراء القيد التالي (بالقيمة الاعتبارية) حيث تفسر القيمة الاعتبارية بانها القيمة التي يعتمد عليها المصرف للعملة الأجنبية للقيد في سجلاته استنادا لنشرة الأسعار الرسمية . ويكون القيد بالشكل التالي

١٩٨٤	× × د / شيكات المسافرين بحوزة المصرف
٢٩٩٤	× × د / مقابل شيكات المسافرين بحوزة المصرف

٢. وعندما يتم تجهيز أحد فروع المصرف بكمية من هذه الشيكات يجري القيد التالي وهو عكس القيد المقابل بقيمة كمية الشيكات المرسله للفروع.

× × د / مقابل الشيكات بحوزة المصرف ٢٩٧٤

× × د / شيكات المسافرين بحوزة المصرف ١٩٧٤

٣. وبخصوص الفرع المستلم للشيكات فيقوم بتنظيم القيد التالي:-

× × د / شيكات المسافرين بحوزة المصرف ١٩٧٥

× × د / مقابل شيكات المسافرين بحوزة الفرع ٢٩٧٥

٤. وعند قيام الفرع ببيع شيكات المسافرين للعملاء يتم إجراء القيد التالي :-

× × د / النقد في الصندوق ١٨١

× × د / شيكات المسافرين المبيعة ٢٥٧٤

× × د / عمولات الحوالات الخارجية ٤٤٣٢

٥. وينظم الفرع بهذا القيد إشعار دائن مرفق بجدول يمثل تفاصيل الشيكات وحسب الفترات المحددة ثم يعكس القيد بقيمة الشيكات المبيعة وقبل ذلك يسجل قيد التحويل لقيمة شيكات المسافرين

× × د / شيكات المسافرين المبيعة ٢٥٧٤

× × د / حسابات مدينة متبادلة ١٦٣

× × د / مقابل المسافرين بحوزة الفرع ٢٩٧٤

× × د / شيكات المسافرين بحوزة الفرع ١٩٧٥

وعند استلام شعبة شيكات المسافرين للإشعار الدائن مع الجداول يتم إجراء القيد التالي :-

× × د / حسابات متبادلة ١٦٣

× × د / شيكات المسافرين المبيعة ٢٥٧٤

٦. تقدم الشيكات المبيعة التي بحوزة المسافرين لغرض صرفها في أحد البلدان وعندما تصرف هذه الشيكات من قبل المراسلين تعاد إلى المصرف الذي باعها برفقة إشعار مدين وعند استلام هذا الشيكات يتم الإشعار من قبل الإدارة العامة للمصرف بأن يسجل القيد التالي :

× × د / شيكات المسافرين المبيعة ٢٥٧٤

× × د / حسابات المصارف الخارجية مع المصرف ٢٥٤١

ج. الحوالات الخارجية المبتاعة (المشتراة) :- وتتسأ هذه العملية المصرفية عند ابتياع شيك أجنبي أو شيكات مسافرين صادرة من مصارف خارجية وعادة يقوم المصرف بشرائها بعد التأكد من صحتها بسعر الشراء المقرر للعملة الأجنبية في ذلك اليوم حسب نشرة الأسعار الرسمية حيث يدفع لحاملها المبلغ المعادل بالدينار العراقي بموجب القيد التالي:-

× × د / حوالات خارجية مبتاعة ١٤٤٦

× × د / نقد في الصندوق ١٨١

× × د / عمولات الحوالات الخارجية ٤٤٣٢

□ وعند إتمام عملية الشراء يقوم المصرف بترتيبها حسب المراسلين ويرسلها لهم بموجب استمارة خاصة وعند استلام الشعب المختصة بالمصرف الإشعار الدائن من المراسل المعني والي يتضمن قيد المبلغ لصالح المصرف ويجري القيد التالي:-

× × د / حسابات المصارف الخارجية مع المصرف ٢٥٤١
× × د / الحوالات الخارجية المبتاعة ١٤٤٦

الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف:-

١. وتتشأ هذه الحوالات عند قيام المراسلين بسحب حوالاتهم لأمر المستفيدين الموجودين في العراق بناء على طلب المحول في بلد المراسل الأجنبي وعند استلامها والتأكد من صحتها ومهما كان نوع هذه الحوالة برقية او مسحوبة بشيك يجري القيد :

× × د / حسابات المصارف الخارجية مع المصرف ٢٥٤١
× × د / الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف ٢٥٧١

علما ان شرط التغطية واضح.

٢. وعند تسديد الحوالة المشار إليها للمستفيد يكون القيد

× × د / الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف ٢٥٧١
× × د / نقد في الصندوق ١٨١

هـ . الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف برسم التغطية : وهي حوالات تسحب على المصرف ولكن شرط التغطية (تسديد قيمتها للمصرف من قبل المراسل غير واضح) أو إنها مسحوبة بالدينار العراقي وفي هذه الحالة لايعلم المصرف بالعملة الأجنبية التي تغطيها وما إلى ذلك فعند استلام مثل هذه الحوالة يتم إجراء القيد التالي :-

× × د / الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف برسم التغطية ١٤٤٧
× × د / الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف ٢٥٧١

٣. وعند مراجعة المستفيد وتسليم المبلغ له نقدا يتم إجراء القيد

× × د / الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف ٢٥٧١
× × د / النقد في الصندوق ١٨١

٤. ويطلب المراسل بالمبلغ المعادل (بسعر الشراء) للعملة الأجنبية وعند ورود إشعار التغطية يتم إجراء القيد التالي :-

× × د / حسابات المصارف الخارجية مع المصرف ٢٥٤١

× × د / الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف برسم التغطية ٢٥٧١

سابعاً : شعبة الاعتمادات والحوالات المستندية

١. الاعتمادات المستندية : هو عقد يتعهد المصرف به فتح اعتماد لصالح المستفيد بناء على طلب الاخير بفتح الاعتماد بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة او معدة للنقل . وهناك شروط خاصة بفتح الاعتمادات المستندية وهي:-

أ. ان يكون لفاتح الاعتماد المستندي حساب جاري مع المصرف اي انه احد عملاء المصرف الموثوق بهم.

ب. ان يتم التعامل بالمستندات لا بالبضائع التي تمثلها في عمليات الاعتمادات المستندية .

وتقسم الاعتمادات المستندية من حيث طبيعتها الى قسمين رئيسيين هما:-

أ. الاعتمادات المستندية الصادرة للاستيراد : وهي الاعتمادات التي تفتح لغرض استيراد بضائع بمستندات وترتيبات يقوم بها المصرف الفاتح للاعتماد بناء على طلب العميل فاتح الاعتماد وهذه الاعتمادات المستندية الصادرة للاستيراد تتم معالجتها محاسبياً وفقاً للترتيب التالي:-

(١) عند فتح الاعتماد المستندي بناء على طلب (المستورد) يتم القيد التالي:-

× × د / الحسابات الجارية / حسب القطاع

× × د / تامينات لقاء الاعتمادات

× × د / عمولة الاعتمادات وحوالاتها

× × د / مصاريف اتصالات مستردة

□ في نفس الوقت يتم إجراء القيد المتقابل التالي:

× × د / التزامات العملاء لقاء الاعتمادات المستندية ١٩٣١

× × د / التزامات المصرف لقاء الاعتمادات المستندية ٢٩٣١

حيث يشكل القيد المتقابل أساس قي التعرف على التزامات المصرف اتجاه الغير ويبقى هذا القيد قائماً إلا إذا طلب العميل تعديل المبلغ بالزيادة أو بالنقصان وهذا وقد اعتمدت المصارف تبليغ مراسليها في الخارج بالاعتمادات الصادرة للاستيراد المفتوحة بتوسطهم حيث يكون المراسل أحد الأطراف المعنية أمام المستفيد (المجهز) كما ان شروط الاعتماد تلزم كل من المستورد والمجهز بتنفيذ التزاماتهم سواء ما يتعلق بشحن البضاعة وكيفية تجهيزها وتسديد ثمنها وعند وصول مستندات الشحن وهي في العادة تتكون من :-

- حوالة أو وصل استلام المجهز للمبلغ باعتبار ان أقيام المستندات تدفع بواسطة المصرف.

- قائمة محتويات البضاعة المتفق عليها محررة من قبل المجهز.

- بوالص الشحن وهي دليل لاثبات نقل واستلام البضاعة.

- شهادة المنشأ تؤيد البضاعة ومكان صنعها وتصدر باسم المستوردة باسم المستورد.

- مستندات أخرى مثل شهادة الوزن وشهادة صحية

٥. بوصول مستندات الشحن السابق ذكرهما يتم إجراء القيد التالي :-

× × د / مستندات شحن بحوزة المصرف (استيراد) ١٤٥

× × د / حساب الاعتمادات ٢٦٦٧١

□ ثم يجري عكس القيد المتقابل الذي نظم عند فتح الاعتماد كالاتي :-

× × د / التزامات المصرف لقاء الاعتمادات المستندية ٢٩٣١

× × د / التزامات العملاء لقاء الاعتمادات المستندية ١٩٣١

□ وعند ورود الإشعار المدين من المراسل الأجنبي الخاص بقيد المبلغ الخاص بقيمة مستندات الشحن على المصرف يتم إجراء القيد التالي في الفرع الرئيسي:-
× × د / حساب الاعتمادات ٢٦٦٧١

× × د / حسابات المصارف الخارجية مع المصرف ٢٥٤١

□ وإذا كان المصرف هو غير المصرف الرئيسي فيكون القيد:-
× × د / حساب الاعتمادات ٢٦٦٧١

× × د / حسابات مدينة متبادلة ١٦٣

و عند تخليص مستندات الشحن من قبل العميل يجري القيد التالي:-

× × د / جاري العميل حسب القطاع

× × د / تأمينات الاعتمادات المستندية ٢٥٥١

× × د / مستندات الشحن بحوزة المصرف (استيراد) ١٤٥

× × د / عمولة الاعتمادات المستندية الصادرة وحوالاتها ٤٤٤١

ب. الاعتمادات المستندية الواردة للتصدير:-

عند استلام المصرف لكتاب الاعتماد والتأكد من صحته يجري القيد التالي:-

× × د / التزامات المراسلين لقاء الاعتمادات الواردة ١٩٥

× × د / المستفيدين من الاعتمادات الواردة ٢٩٥

وبعد استلام المصرف المستندات الخاصة بشحن البضاعة والمستندات المطلوبة يقوم بدفع قيمتها للمصرف العراقي بالدينار العراقي بسعر الشراء او بالسعر الذي يقرره البنك المركزي وتستوفي العملات والاجور المطلوبة ويجري القيد التالي:-

× × د / مستندات الشحن لقاء اعتمادات واردة / تصدير ١٤٦

× × د / عمولة الاعتمادات الواردة ٤٤٤٣

× × د / حسابات جارية حسب القطاع

□ وعند ورود الإشعار للدائن من قبل المراسل الخاص بقيد المبلغ لصالح المصرف يجري القيد التالي:-

× × د / نقدية لدى المصارف الخارجية ١٨٧

× × د / مستندات الشحن لقاء اعتمادات واردة / تصدير ١٤٦

□ ثم يعكس القيد المتقابل الذي تم تسجيله عن فتح الاعتماد

× × د / المستفيد من الاعتمادات الواردة ٢٩٥

× × د / التزامات المراسلين لقاء الاعتمادات الواردة ١٩٥

ج. الحوالات المستندية :-

وهي عبارة عن أمر صادر عن شخص يدعى الساحب وهو المصدر وعادة تكون معنونة إلى شخص آخر يدعى (المسحوب عليه) اي المستورد مخاطباً إياه بالدفع مبلغ معين من النقود بعملة معينة بالاطلاع او بعد مدة من الزمن الى شخص ثالث وهو المسحوب لأمره (المستفيد) وهو البنك المراسل ، وقد اقترنت كلمة الحوالة بكلمة المستندية كونها معززة بمستندات وقوائم تجارية تدلل على سبب إنشاء الحوالة والغرض المطلوب منها ويمكن تقسيم الحوالات المستندية إلى:-

(١) الحوالات المستندية المسحوبة على اعتماد مستندي : وينشأ هذا النوع بسبب وجود خلافات أساسية بمستندات الشحن المتعلقة بالاعتماد المستندي لذلك لا يدفع البنك المقدمة له هذه المستندات المبلغ المعين في الاعتماد إلى المصدر (المجهز) ويتفق معه على إرسال المستندات على شكل حوالة مستندية مسحوبة على الاعتماد ولغرض عرضها على المستورد من قبل البنك الفاتح للاعتماد ليقرر قبولها أو عدمه وفي حالة قبولها يسدد مبلغها كالمعتاد على غرار المعالجة النقدية التي تمت بالنسبة للاعتمادات المستندية الصادرة للاستيراد.

(٢) التصدير لقاء حوالات مستندية صادرة برسم التحصيل :- وهذا يتخذ نفس الإجراءات من ناحية تقديم القوائم التجارية والمستندات الأخرى اللازمة للتصدير ويشترك أيضاً بتنظيم حوالة وهي تمثل أمر صادر من المصدر (في العراق مثلاً) إلى المستورد يطلب منها دفع المبلغ المعين لأمره أو لأمر المصرف.

□ وعند استلام المصرف للمستندات والوثائق التي تؤيد تصدير البضاعة يتم تسجيلها في سجلات الحوالات المستندية الصادرة برسم التحصيل ويتم إجراء القيد المتقابل التالي :-

× × د / الحوالات المستندية الخارجية الصادرة برسم التحصيل ١٩٦٣

× × د / مقابل الحوالات المستندية الخارجية الصادرة برسم التحصيل ٢٩٦٣

ويتم إرسال مجموعة المستندات التي تعزز إرسال البضاعة إلى المراسل الأجنبي حيث تتخذ الإجراءات من قبله لتبليغ المستورد في بلده لغرض دفع مبلغ المستندات وعند ورود الأسعار الدائن من قبل المراسل الذي يعني قيد المبلغ لصالح المصرف يتم إجراء القيد التالي:

× × د / حسابات المصارف الخارجية مع المصرف ٢٥٤١

× × د / الحسابات الجارية حسب القطاع

× × د / عمولات الحوالات المستندية ٤٤٤٥

□ وبعد ذلك يعكس القيد المتقابل المشار إليه أعلاه :-

× × د / مقابل الحوالات المستندية الخارجية الصادرة ٤٩٦٣ برسم التحصيل

× × د / الحوالات المستندية الخارجية الصادرة ١٩٦٣ برسم التحصيل

ح. الاستيراد لقاء حوالات مستندية واردة برسم التحصيل .

وتنشأ أصلاً عن طريق الاتفاق بين المجهز والمستورد استناداً للثقة المتبادلة بينهما بان يقوم المصدر بشحن بضاعة معينة لحساب المستورد ويرسل مستندات الشحن الخاصة بها لغرض تحصيل مبلغها من المستورد ويتم هذا التحصيل عن طريق المصارف. وعند ورود هذا النوع من الحوالات المستندية إلى المصرف يتم إجراء القيد التالي :-

× × د / الحوالات المستندية الخارجية الواردة برسم التحصيل ١٩٦٤

× × د / مقابل الحوالات المستندية الخارجية الواردة برسم التحصيل ٢٩٦٤

ثم يبلغ العميل المعني (المستورد) لمراجعة المصرف أما لقبول الحوالة وتسديد قيمتها أو رفضها وفي حالة التسديد يتم القيد التالي.

× × د / الحسابات الجارية حسب القطاع.

× × د / مقبوضات لقاء حوالات مستندية خارجية واردة برسم التحصيل ٢٥٥٤

× × د / عمولات الحوالات المستندية ٢٥٥

□ ثم يعكس القيد المتقابل

× × د / مقابل الحوالات المستندية الخارجية الواردة برسم التحصيل ٢٩٦٤

× × د / الحوالات المستندية الخارجية الواردة برسم التحصيل ١٩٦٤

ثم يجري قيد خاص بالمبلغ لحساب المراسل الاجنبي كالاتي:-

× × د / مقبوضات لقاء الحوالات المستندية الخارجية الواردة برسم التحصيل ٢٥٥٤

× × د / حسابات المصارف الخارجية مع المصرف ٢٥٤١

□ واذا كان المصرف هو احد الفروع عدا الفرع الرئيس فان القيد يكون:-

× × د / مقبوضات لقاء الحوالات المستندية الخارجية الواردة برسم التحصيل ٢٥٥٤

× × د / حسابات مدينة متبادلة ١٦٣

ثم يرسل اشعار دائن كالمعتاد الى الشعبة المختصة في الفروع الرئيسي لغرض قيد المبلغ لحساب المراسل المختص.

ثامناً : شعبة خطابات الضمان.

ويعرف خطاب الضمان بأنه تعهد يصدر من مصرف بناء على طلب أحد المتعاقدين معه (الأمر) يدفع مبلغ معين امر قابل للتعيين لشخص آخر- المستفيد- دون قيد أو شرط إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب ويحدد في الضمان الغرض الذي صدر منه اجله.

ولا بد من الإشارة إلى أطراف خطابات الضمان:-

أ. المصرف : وهو الجهة تصدر الخطاب ويسمى المصرف التزاماته (بالضامن) وعليه يترتب عنصر المسالة تجاه الطرف المستفيد إذا أخل الطرف الآخر (الأمر) بالتزاماته ومعنى ذلك ان المصرف ملزم بالدفع إلى الجهة المستفيدة.

ب. الأمر : وهو الشخص الطبيعي أو المعنوي (عميل المصرف او مراسله) الذي يصدر خطاب الضمان حسب أمره وهذا يتطلب أيضاً التعرف على التزاماته مع المصرف من خلال السجلات المحاسبية .

ج. المستفيد: وهو الجهة التي يصدر خطاب الضمان لصالحها الأمر الذي يتطلب التعرف أيضاً على وضعه.

□ أما أهم أنواع خطابات الضمان

أ. خطاب الضمان الداخلي

وهي التي تصدر بناء على طلب داخلي لمنفعة جهة داخل القطر ويتطلب الامر عند إصدارها الالتزام بالضوابط التي تنظم عملياتها.

ومن أهم ما يلاحظ في هذه الضوابط (مدة خطاب الضمان) حيث أن مسؤولية المصرف تنتهي بانتهاء هذه المدة ما لم يتم تجديدها وكذلك (أغراض خطاب الضمان) حيث يجب تحديده تحديداً واضحاً .

□ وعند إصدار خطاب الضمان داخلي يجري القيد التالي من قبل المصرف:-

× × د / حسابات جارية حسب القطاع

× × د / تأمينات لقاء خطابات الضمان ٢٥٥٢

× × د / عمولات خطابات الضمان الداخلية ٤٤٥١

× × د / رسوم الطوابع المالية المستخدمة ٢٦٦٦٣

أما إذا طلب إلغاء خطاب الضمان لانتفاء الحاجة إليه فان المصرف يقوم باستلام نسخة السند الأصلي من الخطاب التي هي عادة بحوزة الجهة المستفيدة ويتم عكس القيد المتقابل

× × د / خطاب الضمان الداخلية بعهددة المصرف ٢٩٢١

× × د / التزامات العملاء لقاء خطابات الضمان الداخلية المصدرة ١٩٩١

ويتم إعادة التأمينات بموجب القيد التالي :-

× × د / تأمينات لقاء خطاب الضمان ٢٥٥٢

× × د / حسابات جارية حسب القطاع.

إذا ترتب فوائد تاخيرية عن المدة التي يبقى فيها المصرف ملتزمة ما بين إنهاء المدة المدة الأصلية وتاريخ إلغاء يجري القيد التالي:-

× × د / تأمينات لقاء خطابات الضمان ٢٥٥٢

× × د / فوائد خطابات الضمان ٤٤٥٣

× × د / حسابات جارية حسب القطاع

وإذا طلبت الجهة المستفيدة (تنفيذ) خطاب الضمان أي طلبت دفع مبلغه لها لأي سبب فانه حسب التعليمات يكون المصرف ملزماً بتسديد المبلغ وعندئذ يسجل القيد التالي:

× × د / خطاب الضمان المدفوعة ١٦٩٣

× × د / الشيكات المسحوبة الى المصرف ٢٥٦٣

ثم يرجع المصرف على التأمينات المستلمة على خطاب الضمان الى الحساب الجاري للعميل (الأمر) فإذا كان المبلغ كافي لتغطية مبلغ خطاب الضمان المدفوع يجري القيد:-

× × د / تأمينات لقاء خطاب الضمان ٢٥٥٢

× × د / الحسابات الجارية حسب القطاع

× × د / خطابات الضمان المدفوعة ١٦٩٣

أما إذا كان المبلغ غير كافي لتغطية مبلغ خطاب الضمان المدفوع يكون القيد:-

× × د / تأمينات لقاء خطاب الضمان ٢٥٥٢

× × د / الحسابات الجارية حسب القطاع

× × د / مدينو ديون متاخرة التسديد ١٦٩١

× × د / خطابات الضمان المدفوعة ١٦٩٣

□ ويتبع تحصيل المبلغ المتبقي علماً ان القيد الذي يمثل التزام المصرف لا يلغى إلا

في حالة تسديد المبلغ كاملاً.

ب. خطابات الضمان الخارجية

غالباً ما يكون إصدار هذا النوع مقابل للخطابات التي يصدرها المراسلون تجاه الجهة الخارجية التي تمثل بالمجهاز الأجنبي للبضائع المستوردة عن طريق الاعتمادات المستندية . فعند إصدار خطاب الضمان الخارجي يترتب احتساب المبلغ المعادل لمبلغه بالعملة الأجنبية بالدينار العراقي وتحتسب مصاريف هذا الخطاب (عمولة واجور بريد) حسب جدول الأسعار ويجري القيد التالي :-

× × د / مدينو مصاريف خطابات الضمان الخارجية ١٦٩٢

× × د / عمولة خطابات الضمان الخارجية ٤٤٥٢

× × د / اتصالات مستردة ٤٤٨٢

ثم يجري القيد المتقابل

× × د / التزامات المراسلين لقاء وخطابات الضمان الخارجية المصدرة ١٩٢٢

× × د / خطابات الضمان المصدرة بعهدة المصرف ٢٩٢٢

ثم يرسل المصرف خطاب الضمان الخارجي إلى المراسل ويتم مطالبة المراسل بتسديد مصروفات خطاب الضمان المشار إليها وعند تسديد هذه المصاريف يكون القيد في النوع الرئيسي :-

× × د / حسابات المصارف مع المصارف الخارجية ٢٥٤١

× × د / مدينو مصاريف خطابات الضمان الخارجية ١٦٩٢

وتتم نفس الإجراءات من حيث التجديد والإلغاء أو انتهاء وخطاب الضمان التي أشرنا إليها في خطابات الضمان الداخلية وعند انتهاء الحاجة إلى خطاب الضمان الخارجي وانتهاء التزام المصرف بعكس القيد المتقابل التالي:-

× × د / خطابات الضمان الخارجية المصدرة بعهدة المصرف ٢٩٢٢

× × د / التزامات المراسلين لقاء وخطابات الضمان الخارجية المصدرة ١٩٢٢

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

الاستنتاجات:

في ضوء ما تقدم ان نتيجة البحث الحالي تقدم دليل على ان العمل المصرفي يعتمد على نظرية القيد المزدوج والتي بدورها تبين ضرورة توازن العمل بما يقدم المصرف من اموال وما يقابله من ايرادات ويجب ان تكون النتيجة متعادلة ومتساوية وهذا يدل على الرقابة المالية والمساهمة في التنمية لكل قطاعات الدولة وعن طريق عدة عمليات مصرفية.

التوصيات

يوصي الباحث بما يأتي:

١. ضرورة دعم قطاع المصارف وادخال استخدام التقنية والتكنولوجيا في اعمالها.

٢. لجوء كل مؤسسات الدولة والافراد والقطاع الخاص للتعامل مع المصارف لكي تظهر مدى الاستقرار الاقتصادي للبلد الذي يتعامل مع هذه القطاعات عن طريق المصارف.

المقترحات

يقترح الباحث ان تكون هنالك برامج تثقيفية لبيان اعمال المصارف وما هي الفائدة المتواخات منها

نستفيد من ذلك كله إن عمل المصارف يتم بشكل متماسك ومترابط ويعتمد وبشكل رئيسي على نظرية القيد المزدوج الذي مفادها ان لكل جانب من الحساب له مقابل^١ (مدين ودائن) أو التزامات وحقوق وهذا يظهر جليا من خلال شعب المصرف والتي تم شرحها مفصلاً أي انه في ذات الوقت نفسه تتم عملية الرقابة المالية الذاتية وكذلك تسهم العمليات المصرفية في الدعم المادي والعملي للاقتصاد القومي وتساهم من عدة ابواب تبدأها بالاستثمار والتنمية للأموال وكذلك في المحافظة والسيطرة عليها من السرقة والتلاعب والاختلاس وتستخدمها في المساهمة الجادة في عمليات التجارة الداخلية والخارجية من خلال القروض وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية والنفقات المالية واستثمارها و إنتاج الفوائد والأرباح للقطاع المصرفي .

المصادر

١. د. عبد الباسط احمد رضوان – المحاسبة في منشآت القطاع الاشتراكي ، صفحة ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ط١ ، ١٩٧٧ .
٢. د. ماهر موسى العبيدي ، الرقابة المالية ، ط٣ ص١ مطبعة المعارف ، بغداد، ١٩٩١
٣. د. محمد علي عزيز، ملزمة في المحاسبة المصرفية، بغداد.
٤. د. حسين شريف، المدخل المحاسبي لاعداد الحسابات القومية، ص١٠، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٧٧ .
٥. الغرفة الحصينة . استطلاع مصفي يعبر عن تلك الغرفة المجهزة بقاصات حديدية لحفظ النقود ولا يجوز الدخول اليها الا من قبل مخولين.
٦. حسابات مدينة متبادلة ١٦٣. يفتح هذا الحساب لدى الادارة العامة للمصرف وفروعه ويشمل المعاملات الدائنة والمدينة المتبادلة فيما بينها .
٧. المراسل . استطلاع يعبر عن المصرف الاجنبي الذي يتعامل معه المصرف المحلي في تنفيذ العمليات المصرفية التي تتم خارج القطر .
٨. اصدارات ديوان الرقابة المالية ، النظام المحاسبي الموحد، الطبعة الاولى، ص٨٥ ، دار العربية للطباعة ، بغداد، ١٩٨٥ .